

3 | أنشرة الإقتصادية

انقسام المركزي اليمني صراع ثمنه حياة الناس

SEMC

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

ديسمبر ٢٠٢٠

المحتويات

٣	مقدمة.....
٤	الاجراءات المزدوجة والمخاطر المحتملة.....
٤	شبكة (WeNet) في صنعاء.....
٥	شبكة موحدة لشركات الصرافة في عدن.....
٥	المخاطر المحتملة.....
٥	ما وراء تأسيس الشبكات المالية الموحدة؟.....
٧	كيف سيكون الوضع بعد الشبكة الموحدة؟.....
٧	استمرار تداعيات وآثار الانقسام.....
٧	الانتهاكات للقطاع المصرفي جراء الانقسام.....
٨	استمرار تدهور قيمة العملة الوطنية.....
٩	التداعيات على مستوى تبادل السلع.....
٩	نقاط القوة والضعف للطرفين.....
١١	الخلاصة.....

مقدمة

تجاوز سعر الريال اليمني (٩٠٠) ريال للدولار الواحد مطلع شهر ديسمبر الجاري ٢٠٢٠م في أسوأ تدني يشهده الريال في تاريخ اليمن الحديث وذلك مصحوباً بحالة انهيار اقتصادي وصراع عسكري في أجزاء واسعة من البلاد وغياب رؤية حكومية لمواجهة تداعيات ذلك على حياة الناس والمجتمع.

بدأ الوضع الاقتصادي في طريقه إلى مزيد من التراجع في ظل حالة التدهور في قيمة الريال اليمني متزامناً مع استمرار الصراع بين البنكيين المركزيين في صنعاء وعدن، حيث تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الكارثية التي فاقمت من حالة التردّي الاقتصادي والأزمة الانسانية غير المسبوقة التي تشهدها اليمن.

وقد بلغ هذا الصراع حدّاً غير مسبوق تمثل في عدم التعامل بالعملة النقدية المطبوعة حديثاً وتخلق قيمة مختلفة في كلا المنطقتين للعملة اليمنية، وتصاعد عمولة تحويل الأموال إلى أكثر من ٥٠ بالمئة، ناهيك عن سلسلة من الانتهاكات التي

تعرضت لها البنوك ونستعرضها بالتفصيل في طيات هذه النشرة الاقتصادية.

تتضمن النشرة جوانب متعددة من هذا الصراع المحتدم والذي ستكون تبعاته وخيمته على حياة الناس في اليمن وعلى الوضع الاقتصادي والإنساني والسياسي.

اذ انه مهما حاول كل طرف أن يستخدم السياسة النقدية كأداة من ادوات الحرب فإن ارتدادات ذلك تكون مباشرة على مصالح الناس ومصدر معيشتهم.

وعقب استعراض نقاط القوة والضعف في هذه المعركة التي تدور بعيداً عن مصلحة الشعب فإننا نؤكد أن توحيد الساسية النقدية ضرورة حتمية للحفاظ على ما تبقى من رمق لدى الشعب اليمني وعل الجميع أن يعي ذلك.

كما أن على الدول الداعمة لليمن والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي والإنساني ممارسة كافة وسائل الضغط من أجل إنقاذ حياة المواطن اليمني وذلك من خلال دعم سياسة نقدية موحدة تحافظ على العملة وتحقق استقرار سعري وسلعي في الاسواق.

الاجراءات المزدوجة والمخاطر المحتملة

الحكومة الشرعية "المعترف بها دولياً" والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الذي تشكل لدعمها عن مسؤولياتهما تجاه الوضع الاقتصادي الكارثي في البلد ووقوفهم عاجزين عن تقديم أي حلول للحفاظ على استقرار اسعار الصرف، بالتزامن مع غياب كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة مثل ضربة أخرى موجعة للمواطن اليمني الذي يشاهد يومياً تآكل عملته المحلية بالتزامن مع تصاعد مستمر لأسعار السلع والخدمات.

شكلت الإجراءات المزدوجة بين مركزي صنعاء وعدن مشكلة كبيرة وضرر بالغ على حركة النشاط الاقتصادي وعلى حياة الناس في كلا المنطقتين، فقد كان للإجراءات المتمثلة في عدم التعامل بالفئات النقدية الجديدة، ومنع البنوك من فتح الاعتمادات المستندية في عدن، ووضع سلسلة من القيود على البنوك في هذا الشأن والتي اتخذها البنك المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثيين في إطار الصراع مع البنك المركزي في عدن كانت نتائجها وخيمة على حياة الناس وعلى الاقتصاد اليمني وبالمقابل فإن تنصل

وتركزت الإجراءات المزدوجة خلال الفترة الماضية على النحو التالي:

- منع تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين كان القرار الكارثية على المجتمع اليمني بشماله وجنوبه.
- الضغط على الإدارات العامة للبنوك ومنعها من التواصل مع مركزي عدن فيما يتعلق بالبيانات وفرض ذلك بالقوة من خلال تدخل الأجهزة الأمنية كالأمن القومي لاعتقال مدراء العموم ومساعدتهم "تعرض بعض مدراء البنوك للتعذيب نقلوا على أثرها إلى المستشفى".
- إيقاف بعض البنوك عن العمل ومداومة مقراتها وتوقيف نظامها المالي والالكتروني "كما حصل مع بنك التضامن الاسلامي الدولي.
- إيقاف شركات وشبكات صرافة لمخالفتها إجراءات تتعلق بالبنكين.
- استمرار فرض جمارك إضافية على التجار والقطاع الخاص في منافذ صنعاء وحولها.
- فرض سعرين لتقييم العملات الأجنبية في ميزانيات البنوك وشركات الصرافة حيث سعر صرف صنعاء (٢٥٠ ريال) وسعر صرف التقييم في عدن (٣٨٠) ريال.
- استحداث شركات مالية وخدمية جديدة في صنعاء وعدن حيث تم الاعلان عن خدمة (WeNet) في صنعاء، ويتم حالياً تأسيس شركة وشبكة مالية موحدة من شركات الصرافة في عدن لنفس الغرض.

شبكة (WeNet) في صنعاء

الشركات المالية هناك، تأسست تلك الشركة في العام ٢٠٠٧ بمساهمة اغلب البنوك اليمنية المحلية وبإشراف البنك المركزي إلا أنها لم تُفعّل لأسباب مختلفة لسنا بصدد مناقشتها.

يسعى مركزي صنعاء إلى إطلاق خدمة الكترونية جديدة عبر شبكة (WeNet) المملوكة للشركة اليمنية للخدمات المالية والتي يساهم فيها اغلب البنوك المحلية التي مقراتها في صنعاء، وبعض

تتيح هذه الخدمة إجراء عملية تحويل فورية للأموال بالريال اليمني ما بين الحسابات لدى البنوك والمحافظ الإلكترونية في الجمهورية اليمنية بإشراف من شركة (WeNet) والبنك المركزي صنعاء.

يساهم في رأس مال الشركة المقدر بأكثر من (٣) مليون دولار أمريكي (٧) بنوك يمنية

بالإضافة إلى بعض الشركات المالية المحلية، واكملت الشركة معظم التجهيزات الفنية وهي الآن على وشك أن تبدأ في ممارسة العمل خلال الأشهر القادمة بعد حصولها على التراخيص اللازمة من البنك المركزي في صنعاء حيث تمارس الشركة عملها من مقرها في مدينة صنعاء.

شبكة موحدة لشركات الصرافة في عدن

بالمقابل يسعى مركزي عدن إلى تأسيس شبكة موحدة تتبنى تقديم خدمة التحويلات المالية بين جميع شركات وشبكات الصرافة في مناطق سيطرة الشرعية وتساهم فيها تلك الشركات بالإشراف المباشر من قبل البنك المركزي في عدن.

ستقدم الشركة خدمات مالية متعددة بالإضافة إلى التحويلات الداخلية والخارجية وبعض الخدمات المالية الإلكترونية عبر شبكة المساهمين ووكلائهم في انحاء الجمهورية اليمنية.

حيث سيتم ربطها بمقسم وطني واحد، ويهدف من وراء ذلك إلى ربط جميع شبكات وشركات التحويلات المالية بشبكة واحدة فقط تستوعب كل الحوالات المالية الواردة والصادرة، وتنظيم عمليات البيع والشراء للعملاء.

الصفة القانونية للشركة ستكون "شركة مساهمة مقفلة" برأس مال (٥) مليار ريال يمني، وعدد شركات الصرافة المساهمة (٤٧) شركة، تم اختيار (١١) شركة منها لتمضي في استكمال اجراءات التأسيس.

المخاطر المحتملة:

بالرغم من الجانب الإيجابي في توحيد الشبكات المالية لغرض استيعاب ومراقبة الحوالات المالية الواردة والصادرة سواء في الداخل أو الخارج، والحد من المضاربة بالعملة إلا أن الانقسام سيشكل عائق كبير أمام نجاح تلك الخطوة.

ما وراء تأسيس الشبكات المالية الموحدة؟

السعودية ليتم تحويلها إلى الخارج لسداد التزامات فواتير الاستيراد للتجار اليمنيين.

على أن يتم تسليم تلك الحوالات للمستفيدين في اليمن عبر شبكات الصرافة الرسمية وغير الرسمية التي تستقبل في ذات الوقت حوالات مالية مقابلة صادرة لتجار يمنيين "تمررها بطريقة وهمية" ودون أي رقابة عليها عبر اسماء تجار وهميين في السعودية إلى أي دولة في العالم.

هناك كثافة تحويل عالية للمغتربين اليمنيين في الخارج وخاصة في المملكة العربية السعودية حيث تمثل الجالية اليمنية هناك (٦٠%) حسب بعض التقديرات من اجمالي المغتربين اليمنيين في الخارج، وينشط شبكة من الوكلاء غير الرسميين لشركات الصرافة هناك، للاستفادة من حوالات المغتربين وإيداعها في حسابات وهمية لتجار سعوديين أو يمنيين طرف بعض البنوك

حوالات المغتربين

سماسة وبعض الوكلاء

تجار وشركات وهمية

بنوك سعودية

الدول المصدرة

البنك المركزي

بنوك يمنية

هنا المشكلة

شركات وشبكات الصرافة في اليمن

بضاعة وسلع

حوالات مالية صادرة

التجار والشركات - اليمن

بيع وشراء العملات

المستفيدون في اليمن

خلاصة الأمر الحوالة التجارية تتم عبر بنك سعودي وتاجر وهمي إما سعودي أو يمني ومبلغ الحوالة يتم استلامه في اليمن من التاجر الحقيقي، وتصل البضاعة إلى اليمن بينما التحويل كان من السعودية.

هذه العملية فيها مخاطر عالية على التاجر اليمني وتصنف على أنها غسل أموال كونها لا تتم عبر البنوك المحلية اليمنية، ولا يراقبها البنك المركزي، وإنما عبر شبكات وشركات صرافة تسيء استخدام ذلك المصدر لغسل الأموال والمضاربة بالعملة

كيف سيكون الوضع بعد الشبكة الموحدة؟

في حال بدأت الشركتان بالعمل يمكنهما التنسيق مع وكلاء رسميين لهما في الخارج يتم عبرهم استقبال الحوالات من المغتربين وتحويلها إلى داخل اليمن عبر إحدى الشبكتين، وبإشراف مباشر من البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك المحلية يمكن قيد تلك المبالغ في حساباتها طرف البنوك السعودية، ليتم تمرير حوالات التجار بطريقة سليمة من تلك الأرصدة إلى الخارج.

فالخطوة الأولى سيتم قطع هذا المورد المهم على شركات الصرافة غير الرسمية والتي تقوم بإيداع تلك الأموال في حسابات تجار وشركات وهمية في السعودية وغيرها، لتمرير حوالات وهمية بالإضافة إلى المضاربة بها داخل اليمن.

الأمر الآخر سيتم توجيه تلك التحويلات عبر الشبكتين ليسهل مراقبتها وتنظيمها والاستفادة من ذلك المصدر الهام للنقد الأجنبي عبر البنوك بدل من المضاربة بها من قبل شركات الصرافة.

لكن تكمن المخاطر في استمرار الانقسام وفرض الإملاءات والإجراءات المزدوجة للشبكتين مما قد يتسبب بتشتيت تلك المصادر، وعدم الاستفادة منها لتعود السوق السوداء والمضاربين باستغلالها مرة أخرى بنفس الآلية المذكورة سابقاً.

استمرار تداعيات وآثار الانقسام

ستستمر التداعيات والآثار الكارثية على مستوى النشاط الاقتصادي والمجتمع بشكل عام في حال استمر الانقسام في السياسة النقدية وسيدفع الثمن الأكبر المجتمع الذي يعاني ويلات الحرب وتدهور الحياة المعيشية واستمرار نزيف العملة الوطنية وزيادة معدلات التضخم.

الانتهاكات للقطاع المصرفي جراء الانقسام

تم رصد أكثر من (١٠٠) انتهاك صارخ للبنوك وشركات الصرافة وبعض شركات القطاع الخاص في جميع المحافظات خلال الأشهر الماضية من هذا العام، حازت كل من (صنعاء والحديدية واب) أكثر من (٥٠%) من تلك الانتهاكات وتليها كل من (عدن والضالع وتعز)، وتوزعت غالبيتها بين إغلاق الشركات والبنوك ونهب الأموال والمداهمة والاعتقال، وكان أبرزها:

- تعرضت قرابة (٩٠) شركة وشبكة مالية للإيقاف خلال الأشهر الماضية في مناطق سيطرة الطرفين وبنسبة أعلى في مناطق سيطرة الحوثيين لأغراض غير واضحة وغالبيتها لأسباب تتعلق بمخالفة الإجراءات المزدوجة.
- إغلاق وإيقاف عشرات الفروع التابعة للبنوك وتحديدًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وإجبار الإدارات العامة لها بالتوقيع على تعهدات والتزامات مجحفة في حقهم وغير قانونية.
- اقتحام الإدارات العامة للبنوك والشركات وأخرها الإدارة العامة لبنك التضامن التي تم اقتحامها وإيقاف السيرفرات المركزية للنظام المالي، وإغلاق فروع بنك الكريمي في صنعاء والحديدة، كل ذلك خلال الثلاثة الأشهر الماضية.
- استخدام الأجهزة الأمنية وعناصر الأمن القومي في احتجاز مدراء بنوك ومساعدتهم ومالكي شركات صرافة، بدون أي مسوغ قانوني أو أوامر قضائية.

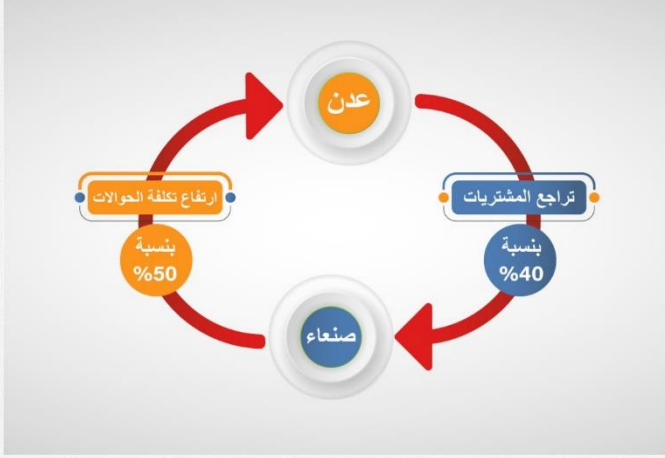
استمرار تدهور قيمة العملة الوطنية

تم استطلاع آراء مجموعة من شركات الصرافة لمعرفة حجم تراجع أو ارتفاع الحوالات من وإلى مناطق الشرعية، وأظهر الاستطلاع تراجع الحوالات الصادرة إلى مناطق سيطرة الحوثيين بعملة الريال اليمني بنسبة (٨٠%)، بينما ارتفعت الحوالات بالعملة الأخرى بنسبة تراوحت بين (٢٠-٤٠%)، كما تراجع الحوالات الواردة من مناطق الحوثيين بالريال اليمني بأكثر من (٨٠%) وارتفعت بالعملة الأخرى بنسبة (٤٠%).

وتشير تلك النسب إلى الأثر الكبير الذي لعبه قرار منع تداول الطبعة الجديدة على اشتعال أسعار الصرف جراء ارتفاع عدد طلبات التحويل بالعملة الأجنبية بين المنطقتين وهذا يشكل ضغط على أسعار صرفها مقابل الريال اليمني ويغذي السوق السوداء والمضاربين، ولا يستفيد منها الناس في المنطقتين، ويعزى تراجع التحويلات بالريال اليمني إلى ارتفاع تكاليف العمولات ووصولها إلى قرابة (٥٠%) من قيمة الحوالة وهذا يشكل عبئ كبير على المجتمع وكان له انعكاس على تبادل السلع بين مناطق الشرعية والحوثيين.

التداعيات على مستوى تبادل السلع

تم استطلاع العشرات من محلات البيع بالجملة والتجزئة الذي يعتمدون على شراء السلع من التجار والشركات التجارية المتواجدة في صنعاء، وكانت نتيجة الاستطلاع انخفاض كبير في حجم التبادل السلعي، بعد منع تداول الطبعة الجديدة، وتراجع المشتريات بنسبة (٤٠%)، وبنفس النسبة يقابلها تراجع في المبيعات لدى التجار في صنعاء، وفي حال استمرت أو اتسعت هوامش اسعار الصرف قد تتوقف كثير من السلع عن التداول وتختفي من الأسواق، وهذا سيؤدي إلى تغير في خارطة النشاط التجاري.



نقاط القوة والضعف للطرفين

نقاط القوة:

البنك المركزي في صنعاء	البنك المركزي في عدن
١. تركز القطاع المصرفي والاقتصادي في صنعاء بحكم المركزية السابقة التي كانت سائدة وتواجد الادارات العامة للبنوك ومعظم شركات الصرافة والقطاع الخاص الكبيرة.	١. يمتلك اعتراف دولي بحكم الشرعية التي تمتلكها السلطة والحكومة اليمنية من الأطراف الدولية والمؤسسات الأممية ولديه صلاحية في إدارة الأرصدة المالية والنقدية الحكومية في الخارج.
٢. شركات الاتصالات وخدمة الانترنت والبنية التحتية لها المتواجدة في صنعاء يمثل ثقل مالي واقتصادي ومعلوماتي وتقني لكل الخدمات المالية.	٢. لديه إمكانية في التواصل مع كل المؤسسات الدولية بما أنه مؤسسة سيادية تابعة لحكومة معترف بها دولياً، ويتبادل شفرات السويقت مع البنوك.
٣. المقر الرئيسي سابقاً والذي يحتوي على كل الامكانيات المادية والبشرية والتقنية والمعلومات.	٣. هناك امكانيات لدعمه من الأطراف الدولية وخصوصاً التحالف في حال كانت لديهم الرغبة الحقيقية في استقرار اليمن بعيداً عن المصالح الضيقة والأجندة الخفية.
٤. يسيطر على معظم التحويلات المالية الواردة بالعملات الأجنبية عبر فرض السيطرة بالقوة على القطاع المصرفي والرقابة الشديدة على العمليات اليومية.	٤. يستمد قوته من امكانيات الحكومة الشرعية التي في حال اتخذت خطوات جادة وملموسة، وعملت

بمسئولية على السياسة المالية ستساهم وبشكل كبير في تدعيم سياساته النقدية.

٥. إمكانية قيام الحكومة اليمنية باستئناف تصدير النفط والغاز من كافة الحقول والاستفادة من عائداتها لرشد الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في البنك المركزي.

٥. يرتبط مركزي صنعاء مع شبكات وشركات الصرافة عبر الربط الشبكي ويستطيع الرقابة على كل العمليات اليومية.

٦. لديه سيولة نقدية من خلال حركة حسابات المؤسسات العامة والخاصة طرفه، بالمقابل ليس لديه أي التزامات نقدية كبيرة بحكم توقف صرف الاجور والمرتبات لموظفي الدولة هناك والتي تشكل ضغط كبير على السيولة النقدية حال تم صرفها.

٧. يستحوذ القطاع المصرفي في صنعاء على معظم تحويلات المنح والمساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية في إطار الدعم الانساني والإغاثي الموجه إلى اليمن.

٨. معظم تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج تتجه إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي بحكم الكثافة السكانية في مناطق سيطرتها.

نقاط الضعف

البنك المركزي في صنعاء	البنك المركزي في عدن
١. ليس لدى مركزي صنعاء أي اعتراف دولي أو اقليمي فهو معزول بحكم الانقلاب الذي قاده جماعة الحوثي ضد الحكومة الشرعية في سبتمبر ٢٠١٤.	١. تضارب المصالح بين الشرعية والأطراف المؤيدة لها أفقدت المركزي إمكانياته وأثرت على ادائه بشكل سلبي.
٢. لا يمتلك مركزي صنعاء حق التواصل مع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بحكم إيقاف صلاحية السويفت من قبل الحكومة الشرعية.	٢. لديه نقص في القيادات الإدارية الكفوة وذات الخبرة وقيادته الحالية غير متواجدة في البلد، وإذا تواجدت فلأيام فقط.
٣. نظام مغلق وجماعة تتحكم وتدير القطاع المالي والمصرفي وهذا يعطي انطباع سلبي لدى المؤسسات المالية الأجنبية نظراً لارتفاع مخاطر غسيل الأموال.	٣. قيام الكثير من المؤسسات الحكومية بفتح حسابات خاصة في بنوك أهلية وخاصة وتوريد الإيرادات إلى تلك الحسابات بعيداً عن البنك المركزي في عدن.

٤ . الكتلة النقدية للعملة الوطنية القديمة متهاكة
وتتلف يوماً وعدم ضخ سيولة نقدية سيؤثر بشكل
سلبي على أداء النشاط الاقتصادي.

٤ . معزول عن الادارات العامة للبنوك والقطاع
المصرفي جغرافياً بحكم تواجد معظمها في
صناعات.

٥ . يفتقد لسلطة تنفيذية وقضائية تسند سياساته
وتوجهاته على أرض الواقع وتجعل من قراراته
ذات فاعلية وأثر.

٦ . ليس لديه ربط شبكي مع شركات الصرافة، وهو ما
يزال يشرف على تأسيس شركة مالية موحدة لجميع
شركات الصرافة.

٧ . ضعف الاستقرار الأمني في عدن وتداخيات
الأحداث العسكرية والأمنية بين الحكومة والمجلس
الانتقالي الجنوبي أثرت سلباً على أداء البنك
المركزي وفاعليته وقدرته على إنفاذ قراراته على
كافة المؤسسات والهيئات.

الخلاصة

يوجد فيه مهزوم ومنتصر إنما المزيد من المعاناة
والمثال الأبرز على ذلك ما يدفعه المواطنون من
رسوم تحويل داخلية تجاوزت ٥٠% من قيمة
الحوالة.

ومن خلال هذه النشرة ندق ناقوس الخطر ونناشد
كافة العقلاء العمل من أجل سياسة نقدية موحدة
وإدارة مستقلة بالبنك المركزي اليمني تحافظ على
العملة وتشرف على القطاع المصرفي من منطلق
مهني وفقاً لمعايير العمل المالي الدولية.

كما لاحظنا من خلال هذا الاستعراض فإن
الشعب اليمني يدفع فاتورة مكلفة جراء استمرار
الانقسام في إدارة البنك المركزي وعدم وجود
سياسة نقدية موحدة وأن أي استمرار لهذا
الازدواج في اتخاذ القرارات تجاه القطاع
المصرفي يقود إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي
يكون ضحيته المواطن اليمني بالدرجة الأولى.

إن أي خطوات تصعيدية بين الطرفين وإحرام
القطاع المصرفي والعملة في هذا الصراع لا

نشره دوريه صادره عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي – اليمن

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com